المحاضرة الثامنة:

ثانيا– الدوافع والمبررات الخارجية الداعية للخوصصة:

إن الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي إنما تنشأ بصفة عامة، وأيا كانت طبيعته، خاصة عندما يتعرض اقتصاد أي بلد لأزمات خانقة تتجسد في اختلالات داخلية واختلالات في علاقاته الخارجية بصورة تستدعي إجراء تغييرات حاسمة في السياسات الاقتصادية لإصلاح مسار الاقتصاد وإزالة الاختلالات تعاني منها ودفعه للتقدم " حيث أوضحت الكثير من الدراسات الاقتصادية أن القطاع العام في أوضاعه الحالية يشكل عقبة في طريق التنمية لما ينطوي عليه من تكلفة اقتصادية باهظة، ولا مفر من إعادة النظر في الدائرة التي يمثلها القطاع العام في النظام الاقتصادي " **(النجار، 1988، ص 17).**

لهذا فإنه إلى جانب العوامل والمبررات الداخلية هناك عوامل أخرى تعمل دائما لدفع الاقتصاد الجزائري نحو الخوصصة، كعامل فعال لنجاح الانتقال إلى اقتصاد السوق ومن بين هذه الدوافع نذكر ما يأتي:

1– الإطار العالمي للخوصصة:

منذ إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قاما بترويج الفلسفة الرأسمالية الحرة بالتعاون مع هيئات المعاونة الأجنبية ، وذلك تحت شعارات عديدة من تحرير الاقتصاد، ومن احتكام الدولة وتشجيع المبادرات الخاصة، والقطاع الخاص، والاستثمارات الخاصة " ومنذ الثمانينات أصبح لصندوق النقد الدولي والبنك دور فعال في تنفيذ إصلاحات تعتمد على الخوصصة، وذلك بعقد ندوات وتنظيم دورات دراسية والمشاركة في ندوات لبحث موضوع الخوصصة على النطاق العالمي، إضافة إلى أنهما قاما بإنشاء مركز خاص بهما يهتم بعملية الخوصصة، وخصصتا مبالغ مالية كبيرة لهذا الغرض، وللمساهمة في شراء أسهم المؤسسات العمومية، وقد قدمت مؤسسة التمويل الدولية وهي إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي

والمتخصصة في تقديم القروض للقطاع الخاص على شكل مساهمات في رأس مال شركات مخوصصة ".**(بوعشة، 1997، ص161)**

بالإضافة إلى هذا فإن الرأسمالية الصناعية المهيمنة أدت إلى جر اقتصاد البلدان المتخلفة إلى التبعية المالية والصناعية، وفي العالم الثالث ارتبطت سياسات الخوصصة أو التحويل إلى القطاع الخاص بجملة دعائية و فكرية استهدفت إعادة تنظيم وهيكلة القطاع العام. **(عاشور، 1996، ص01)**

فعملية الخوصصة للمؤسسات العمومية ستؤدي إلى تخفيض العجز المتكرر في ميزانية الدولة وبالتالي ضمان عائدات لخزينة الدولة عن طريق بيع أصول المؤسسات العمومية.

إن هذه السياسة تشمل تقوية لدور الدولة في الإدارة الاقتصادية على المستوى الكلي، وفي توفير مناخ وبيئة داعمة تمكن القطاع الخاص من أن ينمو ويتسع دوره، وفي الرقابة والضبط لحماية المستهلكين وحماية البيئة،وحماية المنافسة والمعاملات.

" هذه السياسات والبرامج لم تتحول إلى تيار قوي إلا في النصف الثاني من الثمانينات بعدما استقرت وأنجزت التجربة البريطانية بقيادة تاتشر جزءا كبيرا من مخططها، وبتوافر رصيد لهذه التجربة الرائدة أمكن للدول الأخرى تبيين جدوى هذه السياسة واستخلاص الدروس المستفادة منها، وقد أعطى انهيار نظم الدول الاشتراكية و أهمها الاتحاد السوفياتي في عام 1989 دفعة إضافية لتيار التحول إلى القطاع الخاص في دول عديدة من العالم ". **(عاشور، 1996، ص02)**

هذا يدل على أن فشل نظام الإنتاج الاشتراكي (سقوط الجبهة الشرقية) أدى إلى فشل تطورات علاقات الإنتاج، وذلك لعدم وضوح الرؤيا بالنسبة للأهداف المقرر إنجازها من طرف المؤسسات العمومية والخلل في بنية رأس المال، ومصدره الديون الخارجية التي تلتزم

بها المؤسسات العمومية بطلب من الحكومة، هذا كرس وجود المؤسسات الخاصة التي تعمل بفعالية أكثر من المؤسسات العمومية الشيء الذي يسمح بوفرة الموارد، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

2- عجز ميزان المدفوعات:

لقد أثبتت الدراسات في كثير من الدول السائرة في طريق النمو ومنها الدولة الجزائرية عجز ميزانية الحكومة وتأثيره على ميزان المدفوعات وعلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وكانت النتيجة التي انتهت إليها هذه الدراسات هي أن القطاع العام مع استثناءات قليلة، تتكبد خسارات كبيرة ويعتبر مسؤولا عن نسبة عالية من عجز الميزانية الحكومية، ويعاني من انخفاض شديد في نسبة العائد على الاستثمارات، بل كثيرا ما يكون العائد سلبيا ويفرض عبئا على ميزان المدفوعات، وتتعارض قراراته في حالات كثيرة مع اعتبارات الكفاءات الإنتاجية.

ولا شك أن مستوى الأداء المنخفض للقطاع العام، كان من الأسباب الرئيسية وراء الاهتمام بالخوصصة، بمعنى سياسة نقل المؤسسات – ملكية أو إدارة- من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولم تكن هذه السياسة إلا رد فعل طبيعي جاء إثر التدهور الكبير الذي طرأ على البيئة الاقتصادية العالمية.

وانعكس ذلك على البلاد العربية في سلسلة من المشكلات الاقتصادية الحادة ومن ذلك الانخفاض الشديد في أسعار سلع التصدير، والصدمة البترولية، وارتفاع أسعار الفائدة الدولية، وانكماش التدفقات المالية، من هنا دخلت سياسة الخوصصة في باب السياسات التصحيحية التي تساعد على إزالة الاختلالات واستعاده معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.**(النجار، 1988، ص 19)**.

كما أن الكساد التضخمي الذي ضرب اقتصاديات بلدان المركز أي البلدان المتطورة أدى إلى قلة الطلب المواد الخام التي تصدرها مجموعة هذه البلدان، وهذا ما أدى إلى هبوط أسعارها العالمية وتقلبها ومن ثم تدهور وعدم استقرار حصيلة صادراتها.

وفي الوقت نفسه تزايدت واردات الجزائر، وهذا بسبب تزايد عدد السكان وضعف القطاعات الإنتاجية واعتمادها على الواردات الوسيطية وعلى التمويل الخارجي ، وما زاد من الصعوبات التي تلقاها الجزائر هو أن أسعار الواردات وخاصة المواد الغذائية الوسيطية زادت ارتفاعا بسبب لجوء البلدان الرأسمالية الصناعية إلى سياسة زيادة أسعار صادراتها للتعويض عن الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط عالميا، وهذا ما أثر على ميزان مدفوعات الجزائر ، كما أن معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات ظل يتناقص على نحو سريع ورغم آثار أزمة الكساد التضخيمي بالعالم الرأسمالي على الجزائر كانت واضحة وشديدة في بداية الثمانينات، ومن ثم كان الأمر يتطلب انتهاج سياسة اقتصادية حازمة من أجل مواجهة خطر الصدمات عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي فيها ، وكذا إعادة النظر في إستراتيجية التنمية المطبقة وانتهاج سياسة تنموية بديلة.

(النشاشيبي وآخرون، 1998، ص 12).

فالتطور الذي حدث في قطاع التجارة الخارجية من جراء تفاقم النقد الأجنبي المصاحبة لتأزم مشكلة الديون الخارجية قد خلق بيئة غير مواتية للتخطيط الاقتصادي، مما عرض كل جوانب عمليات التخطيط للمؤثرات الخارجية المعاكسة ، كما أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية تساهم من ناحية أخرى في تعريض حرية صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذي القرار للخطر الشديد ، أي وجود ضغوط خارجية قوية بتعيين على صاحب القرار الاقتصادي مراعاتها.**(زكي، 1989، ص 169).**

3- أزمة الاقتصاد الرأسمالي:

تعود جذور الخوصصة إلى مرحلة أواسط السبعينات، عندما بدأت الدول الصناعية تعاني، لأول مرة في تاريخها الحديث، ثنائية الجمود والتضخم، ولقد جاءت طروحات اقتصاديات جانب العرض لتشكل المواجهة النظرية لحالة الجمود والتضخم ولتسفيه النظريات الكنزية.

إن طرح اقتصاديات جانب العرض يحاول إحياء مفاهيم قديمة كانت موجودة في القرن التاسع عشر نادى بها الاقتصاد الفرنسي (جان باتسيتساي) في عام 1930 وأسماه قانون المنافذ ومعناه أن العرض يخلق الطلب على الإنتاج، وبالتالي لا خوف من الركود أو الأزمات الدورية.**(الموسوي، 2001، ص 47)**.

أما الكلاسيكيون المحدثون فيرون أن الدواء لأزمة الركود التضخمي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي كما اعتقد الكنزيون، بل في التأثير على العرض الكلي " إذ كان كينز يقول أنه لا خوف من التضخم ما دامت هناك بطالة، فإذا نشط الاقتصاد بفضل المضاعف للاستثمارات الأولى، وبدأت الأسعار والأجور في الارتفاع إلى حد يهدد بتضخيم جامع عكست الحكومة سياستها فتوقفت عن إجراء استثمارات عامة إلى أدنى الحدود الممكنة ".**(صبري، 1990، 143)**.

إن محتوى النظرية الكنزية هو أن العرض يبقى المحرك الأساسي للاقتصاد، فالعرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل، وأن كل إنتاج مصحوب بالضرورة بزيادة في المدخول تتحول إلى زيادة في الطلب، فينشط الاقتصاد كله.

وقد شهدت الرأسمالية العالمية في أواخر السبعينات لأول مرة ظاهرة الركود التضخيمي واحتار الاقتصاديون في الغرب في تفسير تلك الظاهرة، حتى دخل عليهم ركود 1982 ، وجاء الاقتصاديون يروجون لإيديولوجية اقتصاديات جانب العرض، وقد نجحت إيديولوجيتهم في صياغة سياسة الرئيس الأمريكي " ريغان " الاقتصادية التي خفضت الضرائب، وألغت كثيرا من التنظيمات التي كانت تحكم بعض الأنشطة الاقتصادية،

وتجسدت في إلحاح " ريغان " ورجاله على ضرورة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، وساعد على ذلك أن مجمل الرأسمالية الأمريكية وافقت عل إعطاء الأولوية لمكافحة التضخم ، ولو كان ذلك تحمل نتائج الركود سنتين أو ثلاثا ، وتحملت الفئات الفقيرة عبئ هذا الركود بسبب امتناع الدولة عن تقديم المعونات الاجتماعية. **(صبري، 1990، 175).**

إذن فآليات النظام الرأسمالي العالمي ضغطت على حلفاء أمريكا التي سجلت تراجعا لدور الدولة ودرجات تمجيد القطاع الخاص، وهكذا أخذ الغرب يدعوا بلدان العالم الثالث إلى تبني سياسة الرأسمالية بلا قيود.

4- آثار أزمة الاقتصاد العالمي وآثارها على الاقتصاد الجزائري:

إن انطواء الجزائر في دائرة منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي يجعلها خاضعة لشروط القوانين الموضوعية التي تتحكم في سير أداء هذه المنظومة، وخاصة قوانين التراكم وإعادة الإنتاج، وهو ما يعكس مدى تأثر الجزائر بأحوال الركود والإنعاش في هذه المنظومة، وحتى محاولات التنمية والتصنيع التي تمت في فترات سابقة والتي لم تفلح في تغيير موقع الجزائر من علاقات تقسيم العمل الدولي. وعليه فإن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بمنظمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي انسابت إلى الجزائر من خلال:**(المستقبل العربي، 1990 ، ص 82).**

أ- تراجع اقتصاديات النفط:

تعتبر الجزائر من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، والمندمجة اقتصاديا ضمن منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبسبب عمق موقفها في التقسيم الدولي للعمل الذي جعل منها بلدا يعتمد عليه من خلال احتوائها على النفط، وبالتالي فإن درجة انفتاحها على دول المنظومة العالمية، أو بلدان الاقتصاد الرأسمالي تصديرا أو استيرادا هي بالتأكيد ذات درجة عالية، إلا أن ارتفاع سعر النفط خلال الفترتين (1973-1979)(1979-1980) مكن الجزائر من تحقيق زيادة هائلة في إيراداتها وساهم كل هذا في تحقيق قفزات استثمارية

ضخمة، خاصة منها مجال بناء قاعدة البنى الأساسية وفي مجال الإنفاق العام الموجه للخدمات العامة. فعقد الثمانينيات يبدو أنه قد شهد بعض التحولات الهيكلية والنوعية المهمة جراء الهبوط الكبير في دخل النفط، والذي سبب تقليصا في الميزانية العامة المالية، وفي الخدمات الاجتماعية وفي الإنفاق الاستثماري والتنمية.

وأصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الصدمة النفطية العكسية في عام 1986 إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات الهيدروكربونية الجزائرية بحوالي 50% غير أن السلطات لم تبادر إلى مواجهة هذه الأزمة ، من خلال تعديل سعر الصرف ، بل شرعت في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية ، وكانت خطى التصحيح بطيئة في البداية وتدهورت الاختلالات الاقتصادية الكلية، وواصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي بنسبة 13.7% من إجمال الناتج المحلي في عام 1988، عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإرادات، ولعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجوزات المالية أو تمويلها من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم ، وقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% عام 1985 إلى 41% عام 1988 بينما قفزت نسبة ازدهارها، وهكذا زادت نسبة النقود بمعناها العريض إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث وصلت إلى 76% عام 1985 وارتفعت مرة أخرى إلى 79% عام 1988.**(النشاشيبي وآخرون، 1998، ص ص 8–9)**.

<u>تقييم مرحلة الخوصصة :</u>

إن أزمة المؤسسات ليست منعزلة عن أزمة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري ونمط السياسة الاقتصادية العامة التي أثرت عليه ، خاصة بعد نهاية السبعينات ونهاية الثمانينيات قد تحركت آثارها الواضحة على

أداء المؤسسات العمومية ، فضعف فعالية القطاع العام سرعان ما انعكست في صورة خسائر تتحملها ميزانية الدولة التي تعاني من العجز أصلا.

إن الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيعه أمر ضروري، إلا أن هذا لا يلغي دور المؤسسة العمومية الاقتصادية مما يسمح لكل دولة حسب ظروفها أن تقوم بخلق روابط مناسبة لها بين مهمة المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

فالجزائر مازالت في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، أي أن الظروف والشروط العامة لم تجتمع بعد لأداء المؤسسة العمومية لنشاطها ضمن اقتصاد السوق وبحرية تامة ، فإتباع أسلوب الخوصصة كمعيار الإصلاح الاقتصادي وضروريتها لا يمكن لها النجاح الكامل ما لم تكن صاحبتها فعاليات ضرورية على الصعيد السياسات الاقتصادية، وتفاعل أدواتها لابتكار نمط مناسب لتعاون المؤسسة العمومية والخاصة بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فإن نجاح فعالية هذه السياسات التصحيحية يتطلب توفير المتطلبات السياسية الضرورية لتنفيذها، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة السلطة السياسية والمناخ العام، إضافة إلى أنه يتطلب العناية بشكل خاص بالآثار الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية.

"إذا الخوصصة هي جزء من فلسفة عامة بشأن تنظيم المجتمع والاقتصاد، وليست مجرد حل مؤقت للمشكلات التي تعاني منها المؤسسات العمومية الاقتصادية، أو مشكلة الديون الخارجية أو مشكلة التمويل في ظل عجز الموارد المتاحة للتنمية." **(بوعيشة، 1997، ص 64).**

إن عملية الإصلاحات الاقتصادية هي بطبيعتها عملية مكلفة، ولكن لو لم تتم لكان الوضع الاقتصادي والاجتماعي أكثر سلبية، فمن الممكن أن تزداد معدلات التضخم ويزداد معها ارتفاع في نسبة البطالة، مما يؤثر في عجز الميزانية، فالإصلاحات الاقتصادية المتبعة لا يمكنها أن تزيل كل الصعوبات تماما، وإنما يتوقع أن تؤدي إلى التخفيف منها، وخلق مناخ أفضل بما تهيئه الدولة على المدى المتوسط والطويل.